استراتيجيات إدارة التراث العمراني:

ان إدارة التراث العمراني تعتمد على اتخاذ استراتيجيات مخطط لها، ومبنية على قواعد وأسس محددة تتخذ من عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني وسياسة الحماية اسلوباً ومنهجاً يعمل على تحقيق ما يلي:

اولاً: استراتيجية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني:

أن عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني تبنى على أسس منهجية لإدارة التراث العمراني. فالعديد من دول العالم تهتم كثيراً بالتراث العمراني ومعالمه المختلفة لأنه بدأ يشكل قاعدة أساسية لاقتصادها الوطني من خلال إتباع سياسة ترميم وتأهيل معالم ومباني التراث العمراني في استخدامات سياحية جديدة (الفنادق التراثية، والمطاعم، والمنتجعات)، اصبحت تمثل رافداً رئيساً للعديد من اقتصاديات الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر مواردها الوطنية.

وتعتمد استراتيجية إدارة التراث العمراني، الحفاظ على معالمه وموارده التراثية والتي تعتمد على شبكة متداخلة من الخطوات الإدارية العملية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١. حصر معالم وموارد التراث العمراني ومعرفتها وتحديد طبيعتها ومعالجة عناصرها المعمارية المختلفة.
٢. توثيق وتسجيل مواقع ومعالم التراث العمراني، مع إعطاء وصف موجز للموارد فمسألة توثيق وتسجيل معالم التراث العمراني اصبحت عملية رئيسية في الحفاظ عليها.
٣. تقييم معالم وموارد التراث العمراني، وذلك بغرض إبراز القيم الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والفنية والمعمارية. ويتم التقييم عادة من خلال وضع معايير وأطر تتمثل في طبيعة المعلم التراثي، ومحيطه التاريخي، وبيئته المادية، وحالته الراهنة، ومدى ندرته، وأصالته.
٤. تحديد المخاطر البشرية والطبيعية التي تواجه معالم التراث العمراني، والعمل على معالجتها والتقليل منها قدر المستطاع، وذلك من خلال إتباع العديد من الخطط والبرامج والسياسات الفاعلة التي تعمل على حمايته والحفاظ عليه والتعريف بأهميته وقيمته ومعانيه ودلالاته المختلفة.

ثانياً: استراتيجية الحماية المتكاملة:

وهي أن تتضافر وتتكامل الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة وهيئاتها، المناط بها إدارة التراث العمراني، والمجتمع المحلي، من خلال إنشاء برنامج توعوي وطني يتمثل في أن هذا التراث ثروة وطنية يجب حمايتها وصيانتها والحفاظ عليها. وتعتمد سياسة الحماية المتكاملة على العديد من الوسائل والطرق، التي تعمل على تحقيق الهدف منها. ومن هذه الوسائل القوانين والتشريعات الداعمة لحماية التراث العمراني. سواء كانت تشريعات دولية أو وطنية على نطاق محلي، وكذلك الوسائل والوسائط الإعلامية المتعددة، التي تعمل على توعية المجتمع بقيم وأهمية التراث ومن ثم حمايته.

ثالثاً: استراتيجية شراكة المجتمع:

تتخذ إدارة التراث العمراني من اشراك المجتمع مبدأ اساساً لها، حيث تقوم المجتمعات المحلية (Local Community) بدور مهم وفاعل في المحافظة على معالم ومواقع التراث العمراني وحمايته، ويأتي ذلك من خلال المشاركة الفعلية في وضع الخطط والسياسات الداعمة للحفاظ على التراث العمراني وحمايته، باعتبار ان المجتمع المحلي شريك اساسي واصحاب مصلحة ومنفعة من هذه الموارد والمعالم التراثية. كذلك تعمل إدارة التراث العمراني على تمثيل المجتمعات المحلية في لجنة إدارة المواقع التراثية، مما لهذه اللجنة من دور فاعل تضطلع به في توعية الجمهور بأهمية التراث العمراني ومنافعه المتعددة.